

المصدر:

التاريخ:

الخبراء الاقتصاديون الفلسطينيون والإسرائيليون:

انفصال غزة عن إسرائيل يحولها إلى بنجلاديش مصغرة

خليل العسلي:

القدس

اعرب اقتصاديون فلسطينيون عن اعتقادهم بأن الفلسطينيين سيواجهون تحديا كبيرا عن تسلمهم مهام الحكومة الذاتية، وأن هذا التحدي يتمثل في ضرورة وقف التراجع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي تصريحات خاصة له العالم اليوم، قال د. سمير عبدالله أستاذ الاقتصاد بجامعة النجاح بنابلس إنه من المحتمل أن يبقى الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني على صلة وارتباط وثيقين، وأن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن ينتعش إذا تدفقت المساعدات الدولية والاستثمارات الخاصة إلى الكيان الفلسطيني الذي سينشأ وأن بإمكان الفرص المتاحة أمام توسيع نطاق التبادل التجاري والتعاون الإقليمي أن توفر أساسا لاستمرار السلام وتحقيق ازدهار اقتصادي.

وتعتبر حالة اقتصاد غزة - الذي سيكون موضع التركيز الأساسي للسلطات الفلسطينية - أكثر سوءا من نظيره بالضفة الغربية، فالدخل السنوي للفرد هناك يقل عن ٨٥٠ دولارا كما أن قطاع غزة الذي تبلغ مساحته ٢٦٠ كيلو مترا مربعا يقطنه ٧٨٠ ألف فلسطيني بعضهم يعيش في المخيمات.

وتعليقا على هذه الصورة يقول أستاذ اقتصاد إسرائيل إنه يتعين على الرئيس الفلسطيني ياسر

عرفات القيام بعمل ما وبسرعة لمعالجة مشكلة تزايد الفقر في قطاع غزة وبخاصة أن هذا الفقر المدقع هو بمثابة الأرض الخصبة التي تفرخ المتطرفين والمتشددون الأصوليين المعارضين لمنظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها السلمية المعتدلة.

وأعرب الدكتور يوفال بنجيمياس الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس عن اعتقاده بأن الفلسطينيين سيستفيدون إذا تمكنوا من حشد التأييد الدولي والإقليمي لمشروع استثماري على غرار مشروع «مارشال» الذي استفادت منه أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وأن هذا المشروع - إذا ما بدأ - فإنه يمكن أن يستلزم بضعة مليارات من الدولارات على مدى الأعوام الخمسة القادمة.

يذكر أن المحادثات الفلسطينية مع البنك الدولي أسفرت عن توصية البنك بتوفير مليار دولار عبر السنوات الخمس وهو رقم يعتبره الفلسطينيون والإسرائيليون رقما ضئيلا.

من ناحية أخرى يتفق عدد كبير من الاقتصاديين على أن تكاليف قطع العلاقات الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وبين إسرائيل ستكون كبيرة بالنسبة للفلسطينيين.

وبهذا الصدد يقول عزرا سادان المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية: «إذا انفصلت غزة عن الاقتصاد الإسرائيلي فإنها ستصبح بمثابة بنجلاديش مصغرة وسيكون اقتصادها اقتصادا انتحاريا، وليست لدى أدنى رغبة في أن يكون إلى جوارى اقتصاد انتحاري».

على صعيد آخر يؤكد الدكتور سمير عبدالله

أن أي نمو اقتصادي للأراضي المحتلة سيفيد إسرائيل وليس العكس لأنه سيزيد الطلب على السلع والخدمات الإسرائيلية حيث ستبقى إسرائيل الشريك التجاري الرئيسي للفلسطينيين على الأقل لفترة من الزمن قد تتجاوز السنوات الخمس.

وينظر الاقتصاديون الإسرائيليون سادان إلى نفس المسألة من زاوية أخرى حيث يقول له العالم اليوم، إن إسرائيل تأمل في أن يؤدي النمو الاقتصادي للضفة والقطاع إلى إيجاد وظائف وفرص عمل للفلسطينيين مما سيكون من شأنه خفض عدد المتوجهين منهم للعمل داخل إسرائيل، الأمر الذي سيعنى أيضا تخفيف معدلات البطالة في إسرائيل (تبلغ حاليا ١١٪).

بيد أن الخبراء الاقتصاديين يرون أن مقدرة القطاع والضفة على امتصاص رؤوس الأموال محدودة نظرا لتخلف البنية التحتية والإدارة. وقال مصدر اقتصادي عربي مطلع له العالم اليوم، إنه من غير المحتمل أن تكون الخطط الفلسطينية الطموحة التي تسعى لإنشاء مطار وميناء لهما جدوى اقتصادية.

ويتفق معظم الخبراء على أن إسرائيل ستستمر في ممارسة نفوذ قوي عن طريق رسم السياسة الاقتصادية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بكبح وتقييد تنمية صناعات يمكن أن تنافس الأسواق الإسرائيلية التي تتمتع بالحمية على الأقل في فترة السنوات الخمس التالية لقيام كيان فلسطيني.